

# القدس في الخطاب السياسي الأمريكي

أحمد جميل عزم\*

## مقدمة

المواقف، خصوصاً الانتخابية والمخصصة للإعلام، وتحديدًا عندما لا يكونون في موقع اتخاذ القرار، إذ تطور اتفاق صامت على تقبل عدم الصدق، وتقبل الوعود التي يُعرف سلفاً أن السياسيين الذين يَعدون بها لن ينفذوها. بل إنَّ محاولة الصدق والتعبير عن السياسيات الواقعية التي يؤمن بها السياسيون إزاء ما سيقومون به في القدس أصبح أمراً مستهجناً. إلى ذلك هناك ربط دائم في كثير من الكتابات بين فكرة الصهيونية المسيحية باعتبارها منتشرة ضمن أتباع المذهب الإنجيلي (Evangelical)، وبين تأييد إسرائيل عموماً، مما يؤدي إلى تأييد المطالب اليهودية في القدس، ويفترض هذا البحث أنَّ هذا الربط غير دقيق تماماً، وذلك بالنظر إلى التركيبة الدينية للمجتمع الأمريكي، وهذه مسألة سيناقشها البحث لاحقاً. كما يدرس البحث متغيرات علاقة اليهود الأمريكيين بإسرائيل، ومدى تأييد هؤلاء لإسرائيل في القضايا المختلفة، وهل هو تأييد مطلق. بالإجمال ستعرض هذه الورقة لثلاث مستويات من الخطاب الأمريكي:

١. الموقف السياسي الرسمي الذي عبرت عنه الإدارات الأمريكية المختلفة.
٢. موقف الكونغرس والأحزاب السياسية.
٣. الموقف الشعبي.

وبهذا المعنى فإنَّ الباحث يتبنى مفهوماً محدداً ومحدوداً للخطاب، قائماً على التعبيرات السياسية المباشرة عن الخطاب، في المستويات الثلاث أعلاه، ودون الادعاء بالقيام بنقاش الخطاب بمعناه الواسع الذي قد يشمل اللغة، والأفعال، ووسائل التعبير المختلفة بما فيها من رموز وطقوس وفن

يعكس مصطلح «الخطاب» (Discourse)، طيفاً واسعاً من أنماط التعبير، بدءاً من المواقف السياسية الرسمية إلى المواقف الشعبية، والتعبيرات المباشرة في المواقف الصريحة، وصولاً إلى التعبيرات الأدبية، والإعلامية، والمناهج التعليمية، والفن، وغير ذلك. وبسبب تاريخها المثقل بالصراعات، وبسبب مركزيتها الدينية، تعتبر القدس من الموضوعات المثالية التي يتعقد حولها الخطاب، بين السياسي والأدبي والفني والديني، وبين الشعبي والرسمي، والصريح والمجازي.

تدرس هذه الورقة القدس في الخطاب الأمريكي، أو بصورة أخرى خطاب القدس في الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب تعقيد موضوع القدس والطبقات الثقافية والدينية والسياسية والعاطفية التي يمكن أن يصادفها الباحث في هذا الموضوع فإنَّ الورقة ستكتفي بمحاولة استطلاع المواقف الرئيسية السياسية، والعوامل التي تصوغ الخطاب في الولايات المتحدة بشأن القدس، مع التأكيد على أنَّه يمكن إجراء العديد من الأبحاث الفرعية تحت عنوان الخطاب الأمريكي حول القدس، وبهذا المعنى تدرس الورقة الخطاب السياسي بما يتضمنه من مواقف رسمية وشعبية.

من أهم النتائج التي سيعرضها هذا البحث مدى التناقض بين الموقف الرسمي الأمريكي من جهة، وخطاب السياسيين أنفسهم في كثير من

\* ورقة قدمت في مؤتمر خطاب القدس الذي نظّمته مؤسسة الدراسات المقدسية بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عمان وبالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية - بيروت آذار ٢٠١٣.

\*\* كاتب وباحث يحمل الدكتوراة في العلوم السياسية جامعة بيرزيت.

وأدب. وبما تشمل من طرق تعبير أخرى مثل كتابة الشعارات على الجدران. وشعارات المظاهرات. فضلا عن المواقف الرسمية.<sup>١</sup> ما يدرسه الباحث هو المواقف السياسية الصريحة والسياق الذي ولدت فيه هذه المواقف. من حيث العوامل السياسية. والديموغرافية. والعقائدية.

## المستوى الأول: موقف الإدارات الأمريكية من قضية القدس ١٩٤٧-١٩٦٧

قد تبدو العودة إلى ما قبل العام ١٩٦٧ نوعا من المراجعة التاريخية محدودة المعنى والفائدة. ولكن أهمية هذه العودة تنبع من أن الإدارة الأمريكية لا زالت تتبنى. أو على الأقل تدعي الثبات النسبي في مواقفها من القدس. فمثلا استمرت واشنطن في رفض الاعتراف بسيادة أي طرف في القدس. رغم أن البيت الأبيض عمليا يؤيد تقسيم المدينة. فيما تؤيد دوائر في الكونغرس السيادة الإسرائيلية على مجمل المدينة. كما سيتضح من أجزاء البحث اللاحقة. ويستخدم مثل هذا الزعم أحيانا وسيلة للتهرب من معالجة جدية لشأن القدس. لاحظت صحيفة التايمز البريطانية في عددها الصادر يوم ١٠ تشرين أول ١٩٤٧. أن ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في «لجنة فلسطين» في الأمم المتحدة بقيا صامتين أثناء النقاش. وكان كل منهما ينتظر الآخر ليتحدث. مما جعل الرئيس الهندي للجنة يقول إنه سيقفل النقاش إذا لم يكن هناك من يريد الحديث.<sup>٢</sup> وفي اليوم التالي أخبر مصدر أمريكي الصحيفة أن واشنطن لا تعارض قرار الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين. ولكنه شدد أن «مشكلة فلسطين يجب أن تبقى خارج مسرح صراع القوى العظمى».<sup>٣</sup> وأثناء مناقشات قرار التقسيم أبدى الوفد الأمريكي قلقا من حيث أن الأمم المتحدة ستكون مطالبة بلعب دور سلطة إدارية في مدينة القدس تحت

إشراف الوصاية الدولية. وفق النظام الدولي الخاص الذي نص عليه مشروع القرار. وإذا وافق الأمريكيون على القرار فإنه كان واضحا ميلهم لتجنب القيام بدور مباشر في تنفيذ القرار.<sup>٤</sup> وقد طلبت الولايات المتحدة من بريطانيا أن تتولى أمر هذه الوصاية والسلطة الإدارية. بيد أن البريطانيين رفضوا ذلك. في الواقع أن مثل هذا الموقف في الأمم المتحدة. والمتمثل في التردد الأمريكي في لعب دور واضح وعلمي في المسألة الفلسطينية. والتجاذب بين واشنطن ولندن. ومحاولة كل منهما دفع الطرف الآخر لأن يتصدر واجهة المشهد. كان قد تطور مع منتصف الأربعينيات. حيث زادت النزعة الصهيونية القومية في المجتمع اليهودي الأمريكي. وتنامى تأثير هذا المجتمع في الدوائر السياسية الأمريكية. ولكن كان هناك نوع من الخلاف في المواقف الرسمية في الإدارة الأمريكية منذ الأربعينيات وحتى الستينيات. لا بشأن القدس وحسب. ولكن بشأن الموقف من إسرائيل عموما. يضاف إلى ذلك أن حسابات الحرب الباردة كانت تجعل واشنطن حذرة في أن تتحول المسألة الفلسطينية إلى جزء من الاستقطاب والتنافس. وبالتالي الخلاف. مع السوفييت.

لقد كان هناك تحفظ في الخارجية الأمريكية على إبداء تأييد علني وكامل للإسرائيليين. وللمطالب اليهودية: فقبل حرب العام ١٩٤٨. على سبيل المثال. أرسل القنصل الأمريكي في القدس رسالة لوزارة الخارجية. جاء فيها «إن حكما يهوديا في محيط المسجد الكبير سيغضب العرب وسيتمثل تهديدا خطيرا للأماكن المسيحية المقدسة».<sup>٥</sup> كذلك عارض لوي هاندرسون. مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا. خطط التقسيم. وقال على سبيل المثال في اجتماع خاص بالفريق الذي يمثل الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة. عشية انعقاد الجمعية العامة في تشرين الثاني ١٩٤٧. أن تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين. التي أوصت بالتقسيم. «ليس مبنيا على أي مبدأ... (ولكنه) مليء بالتضليل».<sup>٦</sup> وعاد هاندرسون للقول

٤ The Times (10 October 1947).

٥ The Times (1 November 1947).

٦ Sara M. Averick, *U.S. Policy Towards Jerusalem the Capital of Israel*, AIPAC Papers on U.S. – Israel Relations: 5, 1994, p.3

٧ Shlomo Slonim, *Jerusalem in America's Foreign Policy 1947- 1997*, (The Hague: Kluwer Law

١ James Paul Gee, *An Introduction to Discourse Analysis, Theory and Method*, (New York: Routledge, 2001), 28

٢ The Times (10 October 1947).

٣ The Times (11 October 1947).



مؤتمر بالطا سنة ١٩٤٥.

مدينة «بيرويهان» في روسيا.<sup>٩</sup> كان هذا الحوار لا يعكس نوعاً من الخلاف على موضوع الوطن القومي لليهود بقدر ما كان يعكس تنافساً على الاستفادة من هذا المشروع.

بعد شهرين من هذا الاجتماع توفي روزفلت وتولى الرئاسة الأميركية بدلاً منه هاري ترومان. الذي كان أكثر وضوحاً في تبني فكرة إسكان الناجين اليهود من المذبحة النازية في فلسطين. وطلب من البريطانيين تسهيل ذلك. كان ترومان مدفوعاً بخلفيته الدينية وانتمائه للكنيسة المعمدانية الإنجيلية (التي سيجري الحديث عنها لاحقاً). ومدفوعاً. كما أوضح لاحقاً مستشاره كلارك كليفورد. بصداقته الحميمة مع يهودي صهيوني هو إدي جاكوبسون. وبعدد من المساعدين المؤيدين للصهيونية. كما كان مدفوعاً أيضاً بقراءته للتاريخ القديم وللتوراة والإنجيل. ليقرر تأييد فكرة الوطن القومي لليهود. إلا أنه. وكما يوضح كليفورد. قُوبِلَ بمعارضة من وزارة الخارجية الأميركية التي كانت تخشى تعاضل نفوذ جماعات الضغط الصهيونية. ولم تكن تخفي خشيتها من مستقبل النفوذ

في مذكرة رسمية لوكيل وزارة الخارجية مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧: «أجد ثانية من واجبي أن أنوه أنه يبدو لي ولجميع أعضاء مكثبي أصحاب العلاقة بالششرق الأوسط أن السياسة التي نتبعها... تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة. وستؤدي في النهاية إلى إدخالنا في صعوبة دولية خطيرة. وستكون ردة الفعل في جميع أنحاء العالم. وفي هذا البلد. قوية جداً.»<sup>٨</sup> لا ينسجم هذا الموقف كثيراً مع زيادة النزعة الصهيونية لدى رؤساء أميركيين. فمثلاً بينما لم يؤيد فرانكلين روزفلت. الرئيس الأميركي بين عامي ١٩٣٣ - ١٩٤٥. علناً فكرة الدولة اليهودية. إلا أنه في مؤتمر بالطا الشهير. في شباط ١٩٤٥. الذي ضمّه مع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل. والرئيس السوفييتي جوزيف ستالين. بهدف ترتيب شؤون العالم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. قال لستالين في معرض مناقشة المذبحة النازية ضد اليهود (الهولوكوست) «أنا صهيوني.» ورد ستالين. «وأنا كذلك من حيث المبدأ.» وكان الأخير يشير إلى محاولاته تأسيس وطن قومي لليهود في

9 Simon Sebag Montefiore, *Jerusalem The Biography*, (London: Weidenfeld & Nicolson, 2011), p. 463.

International, 1998), p.29.

8 Ibid., p.30.



الرئيس الأمريكي هاري ترومان.



الملك عبد العزيز آل سعود.

اليهودي.<sup>١٠</sup> وفي إطار دعوته لتأسيس وطن قومي لليهود أغفل ترومان إلى حد ما تحفظات وزارة الخارجية، ففي رسالته إلى ملك السعودية عبدالعزيز بن سعود، في ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٦، مثلاً، قال: «إنّ حكومة وشعب الولايات المتحدة يدعمون فكرة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى». وذكر ترومان ملك السعودية بالمساهمة الأميركية في الحرب العالمية الأولى التي أنتجت «تحرير» أجزاء كبيرة من الشرق الأدنى وتحولها إلى دول مستقلة، وأنّ الولايات المتحدة ضحت بالدماء والموارد وأنها ملتزمة بحق الشعوب في حكم ذاتها. وبالتالي فإنّ وطناً قومياً لليهود يجب أن يقوم في فلسطين.<sup>١١</sup>

وافقت الخارجية الأميركية على تشكيل اللجنة الأنجلو-الأميركية التي ضمت فقط بريطانيا والولايات المتحدة، وقد زارت اللجنة فلسطين وقابلت يهوداً من الناجين من المذبحة النازية في أوروبا. وأوصت بمجموعة توصيات في ربيع العام ١٩٤٦، من بينها السماح بهجرة ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين، ولكن مع الإشارة إلى أنّه «لا يمكن لفلسطين وحدها استيعاب متطلبات هجرة ضحايا الاضطهاد النازي والفاشستي». وأوصت بضرورة استيعاب اليهود في أوروبا أيضاً. والأهم أنّ توصيات اللجنة تضمنت توصية تقول «لن تكون فلسطين دولة يهودية أو عربية»، وأنّ الحكومة التي ستأسس في النهاية ستكون تحت ضمانات دولية وتحترم وتحفظ مصالح المسيحية والمعتقدات الإسلامية واليهودية. على أنّ البند الذي يبدو أنّه طبق فعلاً من هذه التوصيات هو فقط بند العمل على هجرة المائة ألف لاجئ يهودي، والذي أيده ترومان بقوة، ولكنّه بقي مؤيداً لقرار التقسيم واستمر على تأييده الواضح للمشروع اليهودي، على عكس دوائر داخل وزارة الخارجية.

امتنع الأميركيون عن تقديم موقف أثناء نقاشات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن فلسطيني، الأونسكوب (UNSCOP)، التي تشكلت في ١٥ أيار ١٩٤٧، وإثر مناشدات للإدارة الأميركية في واشنطن بتبني موقف، أعلنت الأخيرة صراحة أنّها قد تشكّل سياسة خاصة لها فقط بعد استلام تقرير اللجنة.<sup>١٢</sup> وبالفعل دعمت الولايات المتحدة، في

<sup>١٠</sup> Ibid., p.464.

<sup>١١</sup> Shlomo Slonim, p.31.

<sup>١٢</sup> Ibid., p.11



جورج مارشال.

العربية الإسرائيلية. فاستعجال إعلان التوصل لاتفاقيات يكون دائماً على حساب التفاصيل. على أنّ موقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بشأن الشق الخاص بالقدس في قرار التقسيم كان يميل إلى عدم مخالفة رأي أغلبية مجموعة العمل الخاصة بفلسطين. دون محاولة تبني قرار محدد أو الضغط باتجاه معين. لذا أوضحت البعثة الأميركية في برقية مرسلة لوزارة الخارجية الأميركية في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٧ أنّها قررت أن ممثليها «في مجموعة العمل يجب أن يؤيدوا ما تراه الأغلبية في هذه المسألة». وكان الحديث عن تأييد لحصر التدويل في مدينة القدس للأماكن المقدسة. وجعل «المدينة اليهودية الجديدة جزءاً من الدولة اليهودية». أمّا المدينة العربية فتدمج بالدولة العربية.<sup>١٧</sup> في القدس ذاتها كان طاقم الخارجية الأميركية. في القنصلية هناك. يبدي تبرماً من المواقف اليهودية. وقد كتب القنصل الأمريكي في المدينة إلى وزارته في واشنطن واصفاً العرب بأنهم «ودودون ومستعدون للتعاون». فيما وصف المسؤول

اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ١٩٤٧. مشروع الأغلبية في اللجنة. الذي ذهب إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء. دولة عربية. وأخرى يهودية. ومنطقة دولية تشمل القدس وبيت لحم.<sup>١٢</sup> على أنّ هذا التأييد لا ينفي أنّه كان هناك اتجاهات داخل وزارة الخارجية الأميركية تميل إلى تعديل في القرار الخاص بالقدس. أو وجود اتجاهات عارضت القرار. ففي ١١ تشرين الثاني دعى الوفد الأميركي في الأمم المتحدة في رسالة إلى واشنطن إلى أن يكون تدويل القدس محصوراً بالمناطق المقدسة. مع جعل القدس الغربية جزءاً من الدولة اليهودية. والقدس الشرقية جزءاً من الدولة العربية.<sup>١٤</sup> هذه الدعوة للحد من التدويل تتفق مع مطالب الوكالة اليهودية آنذاك. ومع الرغبة الغربية بأن لا تعطي لليهود أو المسلمين سلطة فوق الأماكن المقدسة المسيحية والمؤسسات المسيحية التي كان جزءاً كبيراً منها يقع غربي القدس.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر في دوائر صنع القرار الأميركية إلا أنّ الأميركيين لعبوا دوراً مهماً في تعجيل إصدار قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ (قرار التقسيم) قبل الاتفاق على آلية تنفيذه.<sup>١٥</sup> كان المسؤولون الأميركيون يدركون أهمية توفير قوة كبيرة لتنفيذ القرار خاصة بسبب المعارضة العربية. ولكن التحسب لتطورات ومتطلبات الحرب الباردة من جهة. وكذلك الخوف من أنّ إسهاماً أميركياً في قوة دولية في فلسطين سيفتح الباب لقوة سوفيتية أيضاً. وتباين وجهات النظر في دوائر وزارة الخارجية الأميركية من قرار التقسيم. كانت أسباباً لعدم تخصيص قوة عسكرية أميركية للمساهمة في التنفيذ.<sup>١٦</sup> وقد كان عدم إقرار آلية تنفيذ واضحة لقرار تدويل القدس الذي تضمّنه قرار التقسيم من الأسباب الرئيسية التي ربما منعت الأمم المتحدة من لعب دور فاعل ضمن تنفيذ القرار بدقة. وساعد من ضمن عوامل أخرى. في وقوع الحرب. سنرى أن هذا الحرص الأميركي على الوصول للقرارات وإهمال التفاصيل سيستمر في واقع الأمر حتى يومنا هذا. وقد رأيناه واضحاً تماماً في مفاوضات السلام

<sup>١٢</sup> Ibid.

<sup>١٤</sup> Ibid., p.12

<sup>١٥</sup> Zvi Ganin, *Truman, American Jewry and Israel, 1945-1948* (New York & London: Holmes & Meier Publishers, 1979), pp.147-151.

<sup>١٦</sup> Shlomo Slonim, pp. 17 and 22.

<sup>١٧</sup> *Documents on Jerusalem*, (Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), 1996),





الرئيس جون كينيدي.

تدريجياً، ووراثتها أحياناً، والتنافس معها حيناً آخر على مناطق النفوذ؛ وتنامي قوة وحضور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وأيضاً تنامي المصالح الأمريكية في الدول العربية. وقد عملت الولايات المتحدة نتيجة لهذه العوامل أحياناً على تفادي اتخاذ قرارات حاسمة في الموضوع الفلسطيني، تُغضب أيّاً من اللوبي الصهيوني أو الدول العربية. وتجسّدت آلية «التهرب» هذه في موضوع القدس بتكرار الإعلان عن الالتزام بقرار التدويل. وبالتالي قامت الولايات المتحدة بإدانة أية خطوات أردنية أو إسرائيلية في القدس، فمثلاً شجبت في العام ١٩٥٢ نقل مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية من تل أبيب إلى القدس، كما رفضت نية الأردن عام ١٩٦٠ جعل القدس عاصمة ثانية. مؤكدة الالتزام بالنظام الدولي الخاص الذي حددته الأمم المتحدة للمدينة.<sup>١٨</sup>

في هذه الأثناء كانت الدبلوماسية الإسرائيلية والصهيونية تسعى إلى تغيير المواقف الأميركية، فمثلاً عندما جاء جون كينيدي إلى البيت الأبيض

العسكري الإسرائيلي في المدينة حينها بأنّه «غير متعاون. وعدائي. وعنيد»<sup>١٩</sup> واستمر هذا الموقف في وزارة الخارجية الأميركية، ففي آب ١٩٤٨ طالبت الوزارة بعقوبات ضد إسرائيل بسبب إعلان الإدارة العسكرية في القدس، وأنّهم وزير الخارجية، جورج مارشال، إسرائيل بالتخطيط لعدوان.<sup>٢٠</sup> على أنّ بوصلة السياسة الأميركية ظلت مترددة إلى حد ما في التأييد العلني للمواقف الإسرائيلية في القدس. وظل التباين قائماً بين عناصر في وزارة الخارجية الأميركية، ورؤساء أميركيين يريدون إظهار دعم أكبر للدولة اليهودية. لقد ظل هناك عناصر في الخارجية الأميركية حتى مطلع الستينيات تخشى من أن تكون إسرائيل أكثر حماساً للعلاقة مع السوفييت منها مع الأمريكان. ومثلاً في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٦٢، أعلن وزير الخارجية الأميركي دين ريسك أنّ «الولايات المتحدة لا تعترف بحقوق لإسرائيل في القدس»<sup>٢١</sup>.

كانت محصلة الموقف الأولي للأميركيين في الأربعينيات وبداية الخمسينيات متبلوراً، ومتجهاً نحو تبني فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ولكن كان هناك أيضاً حرصاً على محاولة إخراج فلسطين والقدس من الصراع الدولي مع السوفييت، وحرصاً على عدم إثارة ردة فعل عربية غاضبة. ويعتقد أنّ المعارضة الأميركية والأوروبية كانت من بين العوامل التي أوقفت الإسرائيليين من الاستمرار في محاولة السيطرة على كامل القدس عام ١٩٤٨، وبومها قرر الرئيس الأميركي هاري ترومان منع شحن أسلحة إلى الشرق الأوسط مما دفع الإسرائيليين للاستعانة بالمعسكر السوفياتي. وتحديداً تشيكوسلوفاكيا، للحصول على الأسلحة أثناء الحرب. وكان لهذه الأسلحة دوراً مهماً في حسم المعارك.<sup>٢٢</sup> ودوراً في إثارة الخشية لدى دوائر سياسية أميركية بشأن حقيقة العلاقة بين إسرائيل والسوفييت.

وبشكل عام كانت العوامل الأساسية التي صاغت الموقف الأميركي آنذاك هي: عدا الحرب الباردة، خروج بريطانيا من مسرح الشرق الأوسط

<sup>١٨</sup> Sara M. Averick, p.5

<sup>١٩</sup> Ibid.

<sup>٢٠</sup> Herbert Druks, *John F. Kennedy and Israel*, (Westport: Greenwood Publishing Group, 2005), p.30

<sup>٢١</sup> Ibid, p.137.

<sup>٢٢</sup> انظر البيانات الأميركية في المناسبتين في:

*Documents on Jerusalem*, (Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), 1996), p.173

وبشكل عام كان الخطاب الأميركي الرسمي بشأن القدس بين العامين ١٩٤٧ و ١٩٦٧ يتلخص في الالتزام من الناحية الرسمية والظاهرية على الأقل بأن تكون القدس دولية. ورفض الوضع القائم الذي تتقاسم فيه إسرائيل والأردن المدينة.<sup>٢٥</sup> هذا مع ملاحظة وجود تباين في المواقف داخل الإدارة الأميركية من المسألة الإسرائيلية عموماً. حيث وزارة الخارجية ومسؤوليها أقرب للتحفظ على إبداء دعم علني وكبير لإسرائيل، على عكس الرؤساء.

### بعد العام ١٩٦٧

حدث تحول في تفاصيل الموقف الأميركي من قضية القدس بعد حرب حزيران (يونيو) في العام ١٩٦٧. عندما احتلت إسرائيل باقي فلسطين. بما فيها القدس الشرقية. وفي كيفية مناقشتها دولياً. وباتت تطرح حلولاً لا تحافظ بالضرورة على التدويل. وأرست الإدارة الأميركية قاعدتان لكيفية التعامل مع قضية القدس. القاعدة الأولى منها معارضة تدويل حل القضية الفلسطينية؛ فكلما كانت تتقدم عملية التسوية السلمية بين العرب والإسرائيليين زاد إصرار الإدارة الأميركية أن القدس ليست قضية دولية. بل بين الأطراف المعنية بالتفاوض. أما القاعدة الثانية فتحدت بأن اهتمام الولايات المتحدة بالقدس يرتبط بمقدار أثر هذه القضية على مجمل عملية التسوية. وعلى الأوضاع في المنطقة. دون اهتمام خاص بالمدينة ذاتها.

نلمح هاتان القاعدتان في المواقف السياسية الأميركية في محطات مختلفة: فعندما قررت إسرائيل ضم الجزء الشرقي من القدس عام ١٩٦٧ استتبع هذا عدداً من ردود الفعل الأميركية أعلن عن بعضها حينها. وبعضها بقي طي الكتمان. ولم يعرف إلا حين تكشف لاحقاً. ولعل البيان الأميركي حول ضم القدس. وتحديد ما لم يقله هذا البيان. يخبرنا الكثير عن تطور السياسة الأميركية إزاء إسرائيل. ففي ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً يعلق على الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية. واللافت في البيان حرص الوزارة على جعل الإدانة ذات طبيعة إقليمية تشمل كافة دول المنطقة. ولا تقتصر على من قام بالضم فعلاً. فجاء البيان كما يلي:

(١٩٦١-١٩٦٣). كان محملاً بالفعل ببعض الذكريات تتعلق بالقدس تحديداً. منها مثلاً زيارته المدينة لوقت قصير عام ١٩٥١. ويومها اصططحته زوجته الرئيس الإسرائيلي. حاييم وايزمن. إلى أحد الأسطح في القدس. وأشارت إلى الجزء الشرقي من المدينة. وكيف أن هذا الجزء الواقع تحت الحكم العربي مظلم مقارنة بالأضواء البراقة في الجزء الغربي الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية.<sup>٢٦</sup>

وبحسب وثائق أمريكية كشفت في الثمانينيات. فقد نسق الأمريكيون مع البريطانيين عام ١٩٥٢ رفض نقل السفارات للقدس. وأخبر وزير خارجية الولايات المتحدة جون دالاس. نظيره القائم بأعمال وزير الخارجية البريطاني اللورد سيلسبيري. أن موظفي السفارة الأميركية في تل أبيب. ربما يمتنعون. عن مقابلة المسؤولين الإسرائيليين في القدس. وقد ينتظرونهم ليأتوا إلى السفارة. وتكشف مذكرة سرية أخرى للخارجية الأميركية في العام ١٩٦٢ أن واشنطن كانت تسارع لإخبار أية دولة تريد بدء تبادل تمثيل دبلوماسي مع إسرائيل بالخلفية التاريخية لموضوع القرارات الدولية بشأن القدس. وحضهم على فتح ممثلاتهم في تل أبيب. وليس القدس.<sup>٢٧</sup> وهكذا يمكن القول إن أهم معالم الخطاب الأميركي المعبر عن الموقف الرسمي قبل العام ١٩٦٧ هي:

١. محاولة تفادي تحول القدس أو فلسطين إلى جزء من الصراع العالمي أو الإقليمي. ولذلك تهربت واشنطن من تبني مواقف خلافية. وكانت الولايات المتحدة تلعب دوراً غير معلن في كثير من الأحيان يسعى لعدم تصعيد موضوع القدس. حتى وإن تناقض هذا أحياناً مع السياسات الإسرائيلية.

٢. لم تكن الولايات المتحدة تمانع في إدانة المواقف الإسرائيلية التي تتعارض مع المواقف الدولية. كما كانت في المقابل تدين المواقف العربية إذا تعارضت مع القرارات الدولية.

<sup>٢٢</sup> Herbert Druks, op. cit., p.22

<sup>٢٤</sup> لتفاصيل المذكرات والمواقف الأميركية السرية انظر: Danel Tauber, On Jerusalem, US policy remains unchanged and Unreal, *Jerusalem Post*, 31 July 2012.

<sup>٢٥</sup> Sara M. Averick, op. cit., p.3

بقدر ما تعيق عملية التسوية. وإذا لم تعقها فلا بأس من تجاهلها. ولكن سيتطور اتجاه يرفض تدويل موضوع القدس أو فلسطين.

## مكانة القدس في إسرائيل

لا تعترف الولايات المتحدة. ومن الناحية الرسمية. شأنها شأن باقي دول العالم. بسيادة إسرائيل على القدس. سواء الجزء الغربي المحتل عام ١٩٤٨. أو الشرقي الذي احتل عام ١٩٦٧. إلا أنه ومنذ العام ١٩٦٧ هناك اقتراب من اعتراف بسيادة إسرائيلية على القدس الغربية. وفي بعض الحالات كان الاعتراض على إجراءات إسرائيلية في شرق القدس يتضمن نوعاً من الاعتراف بمكانة إسرائيل في غرب المدينة. فعلى سبيل المثال في بيان أصدره الممثل الأمريكي في مجلس الأمن في الأمم المتحدة في الأول من تموز ١٩٦٩ بشأن السياسات الإسرائيلية فيما أسماه «الأجزاء المحتلة من المدينة» مشيراً بذلك إلى القدس الشرقية.<sup>٢١</sup> وكان الجزء الغربي غير محتل. يُضاف إلى هذا أنّ قرار الكونغرس الأمريكي. والذي سيناقش في الجزء الثاني من هذه الورقة. بنقل السفارة الأمريكية للقدس يشكل تحولاً نوعياً في المواقف الأمريكية. حتى لو امتنعت الإدارات الأمريكية عن تنفيذه. بطبيعة الحال فإن وصف هذه الأجزاء بالمحتلة. ليس دعوة لإعادة تقسيم المدينة. فبينما باتت السياسة الأمريكية تبتعد عن فكرة تدويل القدس. التي كانت سائدة حتى العام ١٩٦٧. بدأت بالبحث عن صيغة لمدينة موحدة مع تقاسم المسؤولين فيها. كما سيرد لاحقاً.

حافظت وزارة الخارجية الأمريكية حتى نهاية السبعينيات على تقديم نصيحة للمسؤولين الأمريكيين بضرورة عدم إدراج الجزء الشرقي من المدينة تحديداً في زيارتهم الرسمية. ولكن هذه النصائح باتت تلقى رفضاً من مسؤولين أمريكيين نهاية السبعينيات بعد معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. فقد ردّ والتر مونديل. نائب الرئيس الأمريكي. عام ١٩٧٨. على نصيحة وزارة الخارجية بعدم زيارة شرق القدس. بأنّ الرئيس المصري أنور

«إنّ التحرك الإداري المتسرع الذي اتخذ اليوم لا يمكن اعتباره محدداً لمستقبل الأماكن المقدسة أو وضع القدس فيما يتعلق بهذه الأماكن. إن الولايات المتحدة لم تعترف قط بمثل هذه الأفعال الأحادية من قبل أي دولة في المنطقة. وتحافظ على الوضع الدولي للقدس».<sup>٢٢</sup>

ومن الواضح أنّ مثل هذه الصيغة تظهر الحرص الأمريكي. ولو بشكل غير مقصود. على تحاشي انتقاد إسرائيل أو تحميلها تبعات ما تقوم به في المدينة. وإذا حدث ذلك فيجب أن يكون في إطار نقد جماعي للأطراف المختلفة. وبالتساوي بينها. وعندما أقرت الأمم المتحدة نهاية حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قراراً يطلبان من إسرائيل التراجع عن إجراءات توحيد المدينة. امتنع الأمريكيون عن التصويت. فمع رفض الإجراءات الإسرائيلية إلا أن واشنطن كانت تعارض العودة إلى تقسيم المدينة وتدعو إلى تصور جديد.<sup>٢٣</sup>

القاعدة الثانية في السياسة الأمريكية بوضّحها حدث جرى في الأيام التالية لاحتلال القدس الشرقية في العام ١٩٦٧. إذ بات واضحاً أنّ واشنطن كانت تسعى للتوصل لتسوية أو اتفاق لحل خارج إطار الأمم المتحدة. وكما تكشف برقية موجودة ضمن وثائق الخارجية البريطانية فإنّ وزير الخارجية تحدث للسفير الإسرائيلي في واشنطن وشدد على «عدم حكمة» ضم المدينة القدس القديمة لإسرائيل.<sup>٢٤</sup> ولكن واشنطن قررت بعد قرار الضم التوقف عن جهود التوصل لتسوية شاملة بين العرب وإسرائيل. وتعاونت مع الاتحاد السوفياتي لكي يصدر قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لحل القضية.<sup>٢٥</sup> يعكس هذا البيان أساسان سيحكمان السياسة الأمريكية في المستقبل. أولهما رفض إدانة إسرائيل فيما تفعل. وسيصبح هذا الأمر أكثر أهمية مع تزايد الإجراءات والمخططات التي تقوم بها إسرائيل لتغيير معالم المدينة وتهويدها. والثاني. أنّ القدس مهمة

<sup>٢١</sup> Documents on Jerusalem, p.175.

<sup>٢٢</sup> Sara M. Averick, p.9

<sup>٢٣</sup> FCO 17/251: Report by W. Morris, 17 June 1967.

<sup>٢٤</sup> حول الامتناع الأمريكي من الضم وأثر هذا على استخراج قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ أنظر:

Steven L., Spigle, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making American Middle East Policy, from Truman to Reagan* (Chicago, Ill. & London: University of Chicago Press, 1985). p. 155.

<sup>٢٥</sup> “Statement by Charles W. Yost, US representative to the UN”, *Documents on Jerusalem*, pp.175–176.





الرئيس جيمي كارتر.

السادات فعل هذا. وقد تباينت مواقف المسؤولين الأميركيين من موضوع الزيارة لاحقاً. فمثلاً، امتنع مساعد نائب المدعي العام في الولايات المتحدة مار ريتشارد مطلع الثمانينيات عن لقاء المدعي العام الإسرائيلي في مكتبه شرقي القدس. وفضل العودة إلى واشنطن، فيما زار مسؤولون أميركيون هذا الجزء من المدينة.<sup>٣١</sup>

## رفض تدويل حل قضية القدس

مع رفض الولايات المتحدة للإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية<sup>٣٢</sup> إلا أنها منعت أية إدانة لفظية لها في الأمم المتحدة. بل إن الموقف الأمريكي كان منذ أواسط السبعينيات على الأقل يتجسّد في أنّ الصراع العربي الإسرائيلي يحل فقط «عبر أداة وعملية المفاوضات»<sup>٣٣</sup> في نهاية العام ١٩٦٩ لخص وزير الخارجية الأمريكي موقف بلاده بالقول «نؤمن أنّ مكانة القدس يمكن أن تحدد فقط عبر الاتفاقيات بين الأطراف المعنية»<sup>٣٤</sup> ولقد ساهمت مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية، واتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٨، برفض أشد لأي نقاش دولي لموضوع القدس.

لقد رافق اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية وعد أمريكي للإسرائيليين، أنّ القدس لن يتم التفاوض عليها في إطار دولي. وهناك قصة شهيرة تتعلق بمنع نقاش القدس دولياً. وتزعم مصادر أنّها كانت سبباً في خسارة جيمي كارتر لانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٠.

وحدثت القصة في شباط ١٩٨٠، إذ قدّمت المغرب والأردن مشروع قرار ضد المستوطنات الإسرائيلية. وقاد ممثل الأردن في الأمم المتحدة حينها، حازم نسبية، مفاوضات مع الطرف الأمريكي حول القرار. وحول صياغة ونوع كلمات الإدانة والشجب الممكن استخدامها. وفي النهاية طلب الممثلون الأمريكيون الذين كانوا على تواصل مع البيت الأبيض بواسطة وزير الخارجية سايروس فانس إزالة فقرة خاصة

<sup>٣١</sup> Averick, op. cit., p. 12.

<sup>٣٢</sup> Ibid, pp.175–178, 183, 186.

<sup>٣٣</sup> "Statement by William Scranton, US representative to the UN, 1976", *Documents on Jerusalem*, p.178.

<sup>٣٤</sup> Averick, op. cit., p.9

تتعلق بالقدس. واعتبروا هذا شرطاً لموافقتهم على القرار. وقد وافق نسبية على شطب الفقرة لأن الفقرات الأخرى. كما أوضح الأخير للباحث، عندما كانت تشير للأراضي المحتلة كانت تستخدم عبارة «الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس»<sup>٣٥</sup>

ثارت ضجة حول هذا التصويت، وأعلنت الإدارة الأمريكية أنّها لم تكن تنوي التصويت إيجابياً. وقالت أن خلافاً في الاتصال حدث مع الوفد الأمريكي أدى إلى هذا الخطأ. وقد كان الرئيس جيمي كارتر ضد إدراج القدس في القرار لأنّه وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بعدم نقاش موضوع القدس دولياً. وقيل حينها أنّ سايروس فانس اعتقد عندما أبلغ بموافقة الأردن على إلغاء فقرة القدس أن كل إشارة للمدينة ستُزال. فيما اعتقد الوفد الأمريكي أنّ الفقرات الأخرى لا مشكلة فيها لأنّه سبق ووافقت الولايات المتحدة على فقرات شبيهة.<sup>٣٦</sup>

أظهرت الولايات المتحدة بعد حادثة عام ١٩٨٠ حذراً أكبر في مناقشة القدس في الأمم المتحدة.

<sup>٣٥</sup> مقابلة شخصية. حازم نسبية، عمان، ٣ كانون ثاني ٢٠٠٠.

<sup>٣٦</sup> Spiegle, op. cit., p.378.

وتعمق هذا الاتجاه بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. وعلى سبيل المثال قالت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، عام ١٩٩٤، مادلين أولبرايت، بعد أن امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن لصالح قرار يدين مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، أنه «بموجب إعلان المبادئ [بين الفلسطينيين والإسرائيليين] فإنّ القدس قضية وافقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أنّها ستعالج في مفاوضات الوضع النهائي. ولا تؤمن حكومتنا أنّه من المفيد للمفاوضات إدماج إشارة من النوع التي أدرجت بشأن القدس في هذا القرار»<sup>٣٧</sup> وفي العام ٢٠٠٩، وكما هي العادة، عارضت الولايات المتحدة تصويتاً في الجمعية العامة في ٢ كانون أول ينص على أنّه:

«لدى المجتمع الدولي، بواسطة الأمم المتحدة، مصلحة شرعية في قضية مدينة القدس وفي حماية الأبعاد الفريدة الروحية، والدينية، والثقافية، للمدينة، كما هو موضح في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالموضوع. تؤكد (الأمم المتحدة) إصرارها على أنّ أية أفعال بواسطة إسرائيل، قوة الاحتلال، لفرض قوانينها، وشرائعها، وإدارتها على مدينة القدس المقدسة غير شرعية، وبالتالي باطلة ولاغية، وليس لها أي صلاحية مهما كانت، وتدعو إسرائيل حالاً لوقف مثل هذه الإجراءات الأحادية وغير الشرعية.»

وقد أعلنت الخارجية الأمريكية في توضيحها لسبب رفضها لهذا القرار أنّ «الجمعية العامة تبنت قراراً بشأن القدس كل عام منذ ١٩٦٧، والولايات المتحدة تؤمن أنّ الوضع النهائي للقدس يجب أن يحل بواسطة أطراف الصراع كجزء من الحل النهائي والدائم، الذي يتضمن أيضاً الحدود، واللجئين، والمستوطنات»<sup>٣٨</sup> والمفاوضات كما يؤمن بها الطرف الأمريكي هي

<sup>٣٧</sup> نص القرار والتخلف الأمريكي في: "Albright's Statement", in: *Documents on Jerusalem*, p.186.

<sup>٣٨</sup> نص القرار والتخلف الأمريكي في: United Nations Collection of Princeton University Library, United Nations Depository Library No. 007, Voting Practices in the United Nations—2009, Annex – Resolutions Related to Israel Opposed by the United States: <http://www.state.gov/documents/organization/139481.pdf>

ثنائية بين إسرائيل وكل دولة على حدة، وليست إقليمية. وبهذا، فالتعريف الأمريكي لقضية القدس يحصرها في الإطار الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي، ومن خلالهما يجري فتح المدينة لأتباع الديانات المختلفة، فبغض النظر عن أن الإدارة الأمريكية تعلن في كثير من بياناتها إدراكها لأهمية القدس لليهود، وللمسيحيين، والمسلمين، إلّا أنّها ترفض بحثاً يتعدى أطراف الصراع المباشر في فلسطين.

## التسوية السياسية لقضية القدس

لا تعترف الولايات المتحدة بالاحتلال الإسرائيلي أو الضم الخاص بالقدس الشرقية، التي تصفها باعتبارها أراض محتلة، وقد حاولت إقناع إسرائيل بعدم الضم، على أنّ الطروحات الأمريكية بشأن تسوية موضوع القدس تأخذ بالاعتبار تكريس ما تسعى إسرائيل لكسبه عبر سياسات فرض الأمر الواقع، وتتخلى عملياً عن تدويل المدينة، فتوافق على أنّ القدس الغربية للإسرائيليين، وتدعو أن تصبح الشرقية مقسمة، وقد عرضت في مداوولات لم تعلن وجرت داخل أروقة الإدارة الأمريكية، وتحديدًا في مكتب شؤون الشرق الأدنى، في شهر أيلول ١٩٦٧، على شركائها البريطانيين، مسودة مشروع يتضمن إجراء تدويل جزئي، يشمل القدس القديمة وأجزاء ملاصقة لها، وجميعها كانت تحت السيطرة الأردنية قبل الحرب، واقترحت مسودة المشروع أن تقوم الأمم المتحدة بإدارة الجزء المدول، وأن تدير الدخول والخروج له ومنه بالتنسيق مع الأردن وإسرائيل لضمان حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة، وأن تكون الإدارة الدولية مسؤولة عن حماية هذه الأماكن، أما رعايتها وإدارتها فتكون مسؤولية الممثلين الدينيين في القدس، وناقشت الورقة «الإدارة المدنية» واقترحت انتخاب مجلس بلدي من قبل هيئات محلية سيتم تأسيسها، وقد فصلت الورقة ترتيبات اقتصادية ومالية، من مثل الضرائب وعائداتها، وكيف سيجري التشارك فيها بين الأردن وإسرائيل، والعملات التي سيجري تداولها، وفروع البنوك التي ستفتح للبلدين.<sup>٣٩</sup>

لا يبدو أن مسودة المشروع تحولت إلى مشروع حقيقي ولكن من حين لآخر طرحت الولايات

<sup>٣٩</sup> FCO 17/251: 21 September 1967.



الرئيس بيل كلينتون.

بعدها. وعندما انهارت المفاوضات حينها. وشاع أن القدس السبب الأول لعدم التوصل لاتفاق. وصف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قضية المدينة آنذاك بقوله «هي ربما القضية الأكثر عاطفية وحساسية بين جميع القضايا». وعلى هذا الأساس اقترح كلينتون أربع نقاط لحل القضية:<sup>٤١</sup>

١. يجب أن تكون القدس مفتوحة وغير مقسمة. مع حرية وصول وعبادة مؤكدين. ويجب أن تتضمن العاصمتين المعترف بهما دوليا. إسرائيل وفلسطين.
٢. ما هو عربي يجب أن يكون للفلسطينيين. إذ لماذا تريد إسرائيل الاستمرار في حكم مئات آلاف الفلسطينيين؟
٣. ما هو يهودي يجب أن يكون لإسرائيليا. وهذا سيفسح المجال لنشوء قدس يهودية. أكبر وأكثر حيوية من أي وقت في التاريخ.
٤. ما هو مقدس للطرفين يحتاج لعناية خاصة بما يلبي احتياجات الجميع.

المتحدة. حتى بغياب مفاوضات سلام تصورات بشأن كيفية حل موضوع القدس. وخصوصاً في مناسبات دولية. مثل اجتماعات الأمم المتحدة السنوية. فمثلاً في ٢٥ أيلول ١٩٧١ حدد السفير الأمريكي للأمم المتحدة. آنذاك. جورج بوش. أربع نقاط لتسوية شأن القدس:

١. بقاء القدس مدينة موحدة.
٢. يجب أن يكون هناك مداخل مفتوحة للأشخاص من مختلف الأديان والجنسيات.
٣. يجب أن تأخذ الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة بالحسبان مصالح جميع سكانها. المسيحيين. واليهود. والمسلمين.
٤. يجب أن يكون هناك دور لإسرائيل والأردن في الحياة المدنية. والاقتصادية. والدينية في المدينة.<sup>٤٢</sup>

وبلاحظ في هذه النقاط الأربعة عدم طرح التدويل. كما سيتضح لاحقاً. لم يستمر الإصرار الأمريكي على بقاء المدينة موحدة. ولكن بقي الإصرار على أن المفاوضات هي السبيل للوصول إلى هذا الحل. مع استمرار الإشارة للقدس الشرقية باعتبارها جزءاً من الأراضي المحتلة.

في الواقع أن للسياسة الأمريكية بشأن القدس طابع «وظيفي». ويمكن الاستنتاج من استعراض المواقف الأمريكية أن الهاجس الأمريكي كان يتمحور حول كيف لا تكون القدس عقبة في طريق التسوية. فالمهم التوصل لتسوية. وليس مهماً تفاصيلها. ولذلك كان المطلوب في مفاوضات السلام الإسرائيلية المصرية أن لا يجري تعطيل اتفاق سلام بسبب القدس. وفي الذهاب إلى اتفاق مدريد ١٩٩١ كان المطلوب أن تحل عقدة التمثيل الفلسطيني. بعد رفض الإسرائيليين أن يكون هناك مقدسين بين الممثلين الفلسطينيين. وأن لا يمنع هذا انعقاد المؤتمر. وفي اتفاقيات أوسلو جرت مباركة الاتفاقية التي أجلت البحث في موضوع القدس. والتي فتحت الباب أمام مسارعة الكونغرس لتحريك ملف نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. كما سيرد في صفحات لاحقة.

كانت مفاوضات كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠ هي لحظة الحقيقة التي لا يمكن تأجيل قضية القدس

٤١ Haaretz (9 January 2001).

٤٢ Documents on Jerusalem, p.177.

بشكل عام يمكن القول إنّ الحل السياسي لقضية القدس يهم الإدارات الأمريكية بقدر ما يؤثر ذلك في التوصل لتسوية لمجل الصراع وليس بما يتعلق بالمدينة ذاتها.

## القدس وسياسات الاستيطان والتهويد

تعارض الولايات المتحدة الاستيطان الإسرائيلي في القدس من حيث المبدأ. ولكنها ترفض أية إدانة من المؤسسات الدولية لهذا الاستيطان. وتقدم حماية كاملة للإسرائيليين من أية مساءلة. فمثلاً حين تصاعد تحدي حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس باراك أوباما. من خلال تصعيد المواقف بشأن القدس. فإنّ المواقف الأمريكية كانت حذرة بالتعبير عن مواقف محددة. وقد ردّ الناطق الرسمي باسم إدارة الشؤون العامة في وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر صحفي. عقد في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٠. حين سئل «هل الولايات المتحدة الأمريكية قلقة بشأن تشريع مرّره الكنيست الإسرائيلي يقتضي الحصول على أصوات ثلثي أعضاء الكنيست. أو إجراء استفتاء شعبي عام. للانسحاب من القدس الشرقية المضمومة (إسرائيل). أو من مرتفعات الجولان؟». بالقول: «هذه قضية إسرائيلية داخلية والحكومة الإسرائيلية خير وجهة لسؤالها حول ما تفعله».<sup>٤٢</sup> تُقدّم الولايات المتحدة ذات الجواب تقريباً حتى على إجراءات إسرائيلية تخرق اتفاقيات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. فردا على الإغلاق المستمر للمؤسسات الفلسطينية في القدس. والتي ضمنّت ملاحق اتفاقيات أوسلو استمرار وجودها ونشاطها. قال الناطق باسم الخارجية الأمريكية. في آب ٢٠١٢. «نحن نحيل الأفراد إلى الحكومة الإسرائيلية بشأن معلومات حول قراراتها». وأضاف: «نحن نشجع الأطراف على تطبيق التزاماتها بموجب خارطة الطريق. والعودة للمفاوضات. ونعارض أي أفعال تهدد الإيمان والثقة في تسوية

متفاوض عليها للصراع».<sup>٤٣</sup> وإذ عبّرت الإدارة الأمريكية صراحةً عن موقفها إزاء بناء وحدات استيطانية في القدس على لسان الناطق باسم دائرة الشؤون العامة في الخارجية الأمريكية. في ٩ آب ٢٠١١. بالقول إنّ «الولايات المتحدة قلقة بعمق من استمرار الأفعال الإسرائيلية بخصوص البناء السكني في القدس. وقد أثّرنا هذه القضية مع الحكومة الإسرائيلية. واستمرنا في إعلان معارضتنا. وكما قلنا سابقاً. فإنّ الأفعال الأحادية تعمل ضد الجهود لاستئناف مفاوضات مباشرة وتتناقض مع منطق اتفاق معقول وضروري بين الأطراف. ونؤمن أنّ يجب بالإيمان الصادق أن تتفق الأطراف عبر المفاوضات المباشرة. على نتيجة تأخذ بالاعتبار تطلعات الطرفين بشأن القدس. وتحافظ على مكانتها الدينية المميزة للناس حول العالم. سنواصل الضغط لتقوم الأطراف بحل القضايا الأساسية في سياق اتفاق سلام».<sup>٤٤</sup>

وعندما ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة في آذار ٢٠١٠. وتحدّى الأمريكيين بالقول إنّ القدس ليست جزءاً من المفاوضات النهائية. وأنّ البناء فيها مثل البناء في تل أبيب. فإنّ صحافياً سأل فيليب كرولي. مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية. إن كان يعتقد أنه يمكن أن يكون للسياسة الأمريكية أي أثر على الإسرائيليين. وتساءل الصحافي: «يبدو أنّ الوضع كما لو كانت نتيجة اللعبة (مع الإسرائيليين) صفر مقابل عشرة. وأنتم تعيشون هكذا لفترة طويلة». ولم يجد المسؤول الأمريكي رداً سوى القول بأنهم يسعون إلى مفاوضات نهائية. فرد الصحافيون إذن «أنتم فقط تعبرون عن مواقف ولا تقومون بأفعال... هل هذه هي الرسالة؟»<sup>٤٥</sup> جاء تعليق الصحافي أنّ الأمريكيين

<sup>٤٣</sup> The Closure of Palestinian Organizations in Jerusalem Taken Question, Israeli Government's Renewal of the Closure of Palestinian Organizations in Jerusalem, 6 August 2012: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/08/196086.htm>

<sup>٤٤</sup> Housing Construction in East Jerusalem, Office of the Spokesman, Taken Questions, 9 August 2002: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/08/170195.htm>

<sup>٤٥</sup> U.S. Department of State, Philip J. Crowley, *Daily Press Briefing*, March 23, 2010: <http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2010/03/138960.htm>

<sup>٤٦</sup> U.S. Department of State, Israel: comments on Jerusalem (Taken Question), Bureau of Public Affairs, Office of the Spokesman, Washington, DC, Question Taken at 22 November 2010, *Daily Press Briefing*. <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2010/11/151773.htm>

أو الإدارة الأمريكية تخسر صفر إلى ١٠ عقب إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، في ٢٢ آذار ٢٠١٠ أن الاستيطان الإسرائيلي في القدس يدمر كلاً من «عملية السلام» و«مصادقية الولايات المتحدة كوسيط». ولكن عملياً بقي الموقف الأمريكي هو «الدعوة للمفاوضات».

## المستوى الثاني:

### القدس في مواقف الكونغرس والأحزاب

تبرز القدس في الانتخابات الأمريكية بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الجمهوري والديمقراطي دائماً من خلال موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وترتبط قضية النقل بمكانة المدينة في إسرائيل، ومدى الاعتراف بها عاصمة لها. وعملياً لا يختلف الحزبان عن بعضهما في مواقفهما الجوهرية، ولكنهما يتنافسان في طريقة إبداء وتأكيد الدعم لإسرائيل. بينما يتهرّب كلاهما من تنفيذ وعود مثل نقل السفارة.

تعود بدايات قضية السفارة إلى إعلان الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عام ١٩٧٢ تأييده الاعتراف بالقدس «عاصمة تاريخية وشرعية لإسرائيل». وتأييده كذلك لنقل السفارة إلى هناك.<sup>٤١</sup> ولكن حسابات سياسية مختلفة منعت هذا النقل. وفي العام ١٩٨٤ اقترح أعضاء من الكونغرس قانوناً لنقل السفارة. ولكن إدارة الرئيس رونالد ريغان حينذاك عارضت ذلك على أساس أن ذلك «يبعث رسالة أن الولايات المتحدة تقبل موقف أحد أطراف القضية». وهذا «سيضعف جدية قدرة (الولايات المتحدة) للعب دور في عملية السلام في الشرق الأوسط».<sup>٤٢</sup>

استثمرت إسرائيل وأصدقاؤها اتفاقيات أوسلو. وقام أعضاء من الكونغرس بعد الاتفاقيات بالتحرك لفتح ملف السفارة. فوقع ٤١ عضواً في مجلس الشيوخ و٣١ نائباً مشروع قانون عام ١٩٩٥ لنقل السفارة إلى القدس. وحاولت إدارة بيل كلينتون منع هذا التوجه، وقالت للكونغرس إن هذا يضعف دور

الولايات المتحدة كوسيط في التسوية.<sup>٤٣</sup> ولكن رغم هذا الاعتراض ورغم أن اتفاقيات التسوية المؤقتة التي رعتها واشنطن قررت أن القدس قضية للتسوية النهائية فقد أقر التشريع يوم ٢٣ تشرين أول ١٩٩٥ بأغلبية ٩٥ عضواً في مجلس الشيوخ ومعارضة ٥ أعضاء فقط. وأقر في مجلس النواب بأغلبية ٣٤٧ مقابل ٣٧. وذلك في تشرين أول من ذلك العام.<sup>٤٤</sup> وأعطى القانون الرئيس صلاحية تأجيل تطبيق القرار لأسباب تتعلق بـ «الأمن القومي». ولكن القرار تضمن أن القدس عاصمة لإسرائيل منذ العام ١٩٥٠. وأنه بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ مُنِعَ المواطنون الإسرائيليون من كل المعتقدات. والمواطنون اليهود من كل الدول. من دخول الأماكن المقدسة التي كانت الأردن تسيطر عليها. وأنه منذ العام ١٩٦٧ «سمح للأشخاص من كل الأديان حرية الوصول للأماكن المقدسة في المدينة». وأشار القانون أن السياسة الأمريكية يجب أن تكون على أساس «بقاء القدس مدينة غير مقسمة». وأنه «يجب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل». وأن «سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل يجب أن تقوم في القدس في وقت لا يتعدى ٣١ أيار ١٩٩٩».<sup>٤٥</sup>

على أن قضية نقل السفارة باتت بمثابة الكذبة المحمودة والمرغوبة من الجميع. ويجب كذبها. وإذا كان بيل كلينتون قد امتنع في سياق السعي للتوصل لاتفاقية سلام عن نقل السفارة إلى القدس، فإن جورج بوش وكجزء من حملته الانتخابية عام ٢٠٠٠ أبلغ اللوبي المؤيد لإسرائيل. «حالماً أتولى مسؤولياتي الرئاسية، سأبدأ عملية نقل السفارة الأمريكية إلى المدينة التي اختارتها إسرائيل عاصمة لها». وجرى تضمين نقل السفارة في البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري الذي ينتمي له بوش. ولكن ذلك لم ينفذ.<sup>٤٦</sup>

وفي عام ٢٠٠٨ ترشح باراك أوباما للرئاسة. وتضمن برنامج الحزب الديمقراطي نصاً يقول «القدس كانت وستبقى عاصمة إسرائيل. ولكن

<sup>٤٨</sup> "Senate of the US, 104<sup>th</sup> Congress, 1<sup>st</sup> Session S.770, 'Jerusalem Embassy Relocation Implementation Act', in *Documents on Jerusalem*, p.196.

<sup>٤٩</sup> *Documents on Jerusalem*, p.203.

<sup>٥٠</sup> Ibid., pp.201-203.

<sup>٥١</sup> Chris McGreal, 'The Democrats' misstep on Jerusalem and Israel's place in the US election', *The Guardian*, 6 September 2012.

<sup>٤١</sup> Spiegle, op. cit., p.232.

<sup>٤٧</sup> "Statement by Lawrence Eagleburger, Under-Secretary for political Affairs, Department of State, 23 February 1984", in *Documents on Jerusalem*, pp.180-181.



## المستوى الثالث: الموقف الشعبي الأمريكي بشأن القدس

يتأثر التأييد الأمريكي الشعبي لإسرائيل بشكل عام بما في ذلك قضايا القدس كثيرا بالجهد الإسرائيلي إزاء شريحتين هما اليهود الأمريكيين. ودوائر صنع القرار الرسمية. وفيما يميل الكثيرون للحديث عن دور رئيسي لما يسمى المسيحية الصهيونية. باعتبارها جزء من الكنيسة البروتستانتية. كداعم أساسي لإسرائيل بما في ذلك موضوع القدس. أو كما يلاحظ ويعارض طارق متري. فإنّ هناك من يقول إن «التعرف إلى مكانة البروتستانتية في شخصية الولايات المتحدة الجمعية شرط لتفسير انحياز هذه الدولة السافر إلى إسرائيل»<sup>٥٥</sup> سأوضح في الصفحات التالية أنّ الوزن النسبي لدور الدين في المواقف الشعبية الأمريكية بحاجة لمراجعة. إذا كنا قد ناقشنا مواقف الدوائر الصانعة للقرار في الولايات المتحدة في الجزأين السابقين من هذه الورقة. فإنّه يمكن هنا مناقشة ثلاثة عناصر:

١. المواقف الشعبية الأمريكية من القدس كما تعكسها استطلاعات رأي.
٢. حقيقة المواقف الدينية من القدس في الولايات المتحدة.
٣. متغيرات موقف اليهود الأمريكيين.

## استطلاعات الرأي

في استطلاع رأي عام ١٩٩٧ على ناخبين أمريكيين (أنظر أسماء الجهات التي أجرت الاستطلاعات في الهامش). كانت نسبة من يريدون سيطرة إسرائيلية حصرية على القدس نحو ٧٥٪<sup>٥٦</sup> وفي النصف الأول

<sup>٥٥</sup> طارق متري. مدينة على جبل؟ عن الدين والسياسة في أميركا. (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٤). ص. ١٨.

<sup>٥٦</sup> أجرى الدراسة مكتب آرثر ج. فنكلشتاين وشركاؤه. (Arthur J. Finkelstein and Associates) وفنكلشتاين مستشار معروف للحزب الجمهوري الأمريكي. وقد أوكلمته بالدراسة «فصلية الشرق الأوسط»:

Middle East Forum, Poll Shows Americans Want Jerusalem Under Israeli Control, Think Palestinians Don't Want Peace, 30 September 1997. <http://www.meforum.org/436/poll-shows->

الأطراف [المتصارعة] وافقت أن القدس موضوع للمفاوضات النهائية. ويجب أن تبقى غير مقسمة مفتوحة للناس من كل المعتقدات. وكسلفه بوش. لم يقر أوباما بنقل السفارة.<sup>٥٧</sup> حتى ميت رومني. المرشح الجمهوري. الذي حاول في انتخابات ٢٠١٢ أن يسجل نقاطا ضد منافسه أوباما بموضوع إسرائيل والقدس فإنّه قال لشبكة السي أن أن (CNN) في حزيران من ذات العام إنّه يرغب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. ولكنه أعطى لنفسه مخرجا مسبقا. للتراجع. بقوله «سأفعل هذا فقط باختيار توقيت بالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية»<sup>٥٨</sup> وقد كان أنصار الحزب الجمهوري قد حاولوا انتقاد الحزب الديمقراطي لعدم تضمينه النص الذي جاء في برنامج ٢٠٠٨ في برنامج ٢٠١٢. مما حدا بالحزب الديمقراطي لتعديل برنامجه في الدقائق الأخيرة. فقد جاء في مسودة البرنامج أنّ الحزب «يحافظ على التزام لا يتزعزع بأمن إسرائيل». وقدم تفاصيل على المساعدات الأمنية التي قدمتها إدارة أوباما لإسرائيل. ثم تدخل أوباما شخصيا لإعادة النص من عام ٢٠٠٨. الذي يقول «يجب أن تبقى القدس عاصمة إسرائيل» وأنها «يجب أن تبقى غير مقسمة ومفتوحة للناس من كل المعتقدات»<sup>٥٩</sup>

بشكل عام يمكن القول أنّ دوائر صناعة القرار الأمريكي بلورت مواقف تقترب من الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وترفض تحميل إسرائيل أية تبعات سياسية أو قانونية أو عقوبات بشأن ما تقوم به في القدس. وقوة اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية تجعل المشرعين الأمريكيين يتبنون مواقف تعترف لإسرائيل بمكانة في القدس تتعارض مع القوانين والقرارات الدولية. ولكن لا زال هناك فرق بين دوائر «صناعة القرار» ودوائر «اتخاذ القرار». إذ لا تجد المواقف السياسية المعلنة في الكونغرس. وفي الحملات الانتخابية. تنفيذ كامل لها بعد في السياسة الرسمية الخارجية الأمريكية. ربما لاعتبارات منها عدم القضاء على عملية التسوية السياسية مطلقا. وتحسبا لردة فعل العالمين العربي والإسلامي.

<sup>٥٧</sup> Ibid.

<sup>٥٨</sup> Ibid.

<sup>٥٩</sup> Hilary Leila Krieger, Democrats reinstate Jerusalem in party platform, *Jerusalem Post*, 9 June 2012.

نهاية ٢٠١١ أيد ٢٩٪ المطالب الفلسطينية بوقف الاستيطان في القدس. وأيد ٥٤٪ «حق إسرائيل» بالبناء الاستيطاني.<sup>١١</sup> إن مثل هذه الاستطلاعات لا تعكس رأياً واضحاً وثابتاً لدى الرأي العام الأمريكي بشأن كيف يحل موضوع القدس. فمثلاً إذا كان الاتجاه العام تأييد الإسرائيليين في شأن القدس مقارنة بالفلسطينيين. فإن نسب التأييد متغيرة. وكذلك عندما يكون الخيار طرفاً ثالثاً مثل الأمم المتحدة فيكون هناك تأييد لمثل هذا الخيار. أي أن الاتجاه الغالب تأييد إسرائيل في موضوع السيطرة على القدس. ولكن ليس بشكل غير متغير. وإذا ما وجد بديل مختلف عن الإسرائيليين والفلسطينيين فإن الخيار يلقي قبولا.

## المواقف الدينية

يفرق المراقبون عادة بين المكونات الدينية للولايات المتحدة. وموقفها من القدس. فمثلاً يعتقد أن اليهود هم المؤيد الأول لإسرائيل. وأن «الإنجيليين» هم أيضاً من المؤيدين الأساسيين. ومنهم ظهرت المسيحية الصهيونية. وعلى سبيل المثال يقول دبلوماسي فلسطيني. في معرض تحليل الدعم الأمريكي لإسرائيل «النقطة الأخطر هي الـ ٦٠ مليوناً من البروتستانت الإنجيليين) الذين يعتبرون دعم وتقوية إسرائيل الطريق أمام عودة المسيح الذي سيذبح اليهود لاحقاً ويتخلص من شرورهم حسب اعتقادهم. وهؤلاء يدعمون إسرائيل بطريقة عمياء وأغلبهم من مؤيدي الحزب الجمهوري!»<sup>١٢</sup> والواقع أن ما يشير له الدبلوماسي الفلسطيني. هو جوهر فكرة «المسيحية الصهيونية». ولعل أول خطوات مناقشة هذه الفرضية أن نعرف النسب التي يشكلها اليهود. والبروتستانت الإنجيليين. ثم قراءة مواقفهم السياسية.

١١ أنظر نتائج الاستطلاع في:

Jewish Virtual Library, American Public Opinion Regarding Jerusalem: <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/US-Israel/pousjeru.html>

١٢ وقائع ندوة تحدث فيها أنيس القاق. السفير الفلسطيني السابق لدى سويسرا وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. والافتباس له. بناءً على إقامته عامين في نيويورك. صحيفة القدس. ٤ أيار (مايو) ٢٠١٣.

من عام ٢٠٠١ أظهر استطلاع رأي آخر نتائج مغايرة إذ وافق ٥١٪ من الأمريكيين عموماً أن «المسؤولين الإسرائيليين يجب أن يوافقوا على تقسيم القدس» مع الفلسطينيين. (٢١٪ وافقوا بشدة و٣٠٪ وافقوا إلى حد ما). مقابل ٤١٪ عارضوا (١٦٪ عارضوا إلى حد ما و٢٥٪ عارضوا بشدة). فيما وافق ٥٣٪ من النخب على التقسيم. وعارضه ٣٧٪. ووافق عليه ٣٣٪ من اليهود الأمريكيين. وعارضة ٦١٪ منهم.<sup>١٣</sup> وفي (تشرين ثامن) نوفمبر ٢٠٠١. أي بعد شهرين من اعتداءات ١١ (أيلول) سبتمبر. أيد ٥١٪ أن تصبح القدس مدينة دولية تحميها قوة شرطة دولية. بحيث تكون عاصمة لدولتين. وعارض ذلك ٣٤٪.<sup>١٤</sup>

وفي عام ٢٠٠٢. أيد ٢٦٪ من الأمريكيين أن من حق إسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة على القدس. بينما أيد ٧٪ أن تكون السيطرة للفلسطينيين. ولكن أغلبية تصل إلى ٥٧٪ رأيت أن تكون السيطرة للأمم المتحدة.<sup>١٥</sup>

في استطلاع لـ «مشروع إسرائيل» عام ٢٠٠٩. رفض ٥٤٪ من الأمريكيين المستطلعين أنه «يجب على الإسرائيليين في إطار اتفاق سلام دائم مع الفلسطينيين يجب أن يوافقوا على تقسيم القدس». وأيد ذلك ٣١٪.<sup>١٦</sup> وفي استطلاع رأي أجرته «رابطة مكافحة التشهير» ADL. المناصرة لإسرائيل. في

americans-want-jerusalem-under-israeli  
٥٧ أنظر نتائج الاستطلاع في:  
Jewish Virtual Library, American Public Opinion Regarding Jerusalem.  
<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/US-Israel/pousjeru.html>

نقلا عن:  
(Penn, Schoen & Berland Inc., and First International Resources Inc., January 25 and February 17, 2001)

- ٥٨ Steven Kull (Principal Investigator), *Americans on the Israel/Palestinian Conflict, A Study of US Public Attitude*, (The Center on Policy Attitudes and the Center for International and Security Studies at Maryland, School of Public Affairs, University of Maryland: Program on International Policy Attitudes, 8 May 2002).
- ٥٩ Ibid.
- ١٠ The Israel Project, Key Findings from a National Survey of 800 Registered Voters Conducted 4-6, 2009.  
[http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=ewJXKcOUJIIaG&b=7717007&ct=11151899#.UYX6LrX8F\\_v](http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=ewJXKcOUJIIaG&b=7717007&ct=11151899#.UYX6LrX8F_v)

يشكل اليهود يشكلون ١.٧٪ من السكان. فيما الإنجيليون ٢١.٣٪.<sup>١٣</sup> وتخلص دراسة قام بها «مركز القدس للشؤون العامة» الذي يرأسه دور غولد. سفير إسرائيل السابق للأمم المتحدة. تحت عنوان «فهم اتجاهات المسيحيين الأمريكيين إزاء القدس.» إلى أنه «يصعب حتى داخل الكنيسة الواحدة تحديد خطوط دقيقة بشأن المواقف من اليهود. وإسرائيل. والقدس.» وتشير الدراسة إلى أن «غالبية المسيحيين الأمريكيين لا يركزون بشكل يومي على إسرائيل والقدس.» وتنقسم الكنيسة الإنجيلية. إلى يسار. وسط. ويمين. ويعتقد أن الوسط واليمين هم القريبون من إسرائيل. والمسيحيون الصهاينة جماعة فرعية من هذه الكنيسة. وتقوم الفكرة الأساسية لهذه المجموعات على اعتقاد ديني أن سيطرة إسرائيلية هي أمر ضروري للظهور الثاني للمسيح. وأن هذا يتطلب سيطرة إسرائيلية تسمح ببناء الهيكل في القدس.<sup>١٤</sup> ولكن الوزن النسبي لهذه المجموعات غير محدد. ولكن إذا كان الإنجيليون عموماً يشكلون نحو ربع الأمريكيين. فإن الكنائس البروتستانتية التي تسمى بالتيار الرئيسي. نسبتهم ١٨.١٪. والكنائس البروتستانتية للسود ومجموعات أخرى تشكل نحو ١.٩٪. أي أنهم مع التيار الرئيسي يشكلون نحو ٢٥٪ من الأمريكيين. ما يعادل نحو نصف البروتستانت الأميركيين.<sup>١٥</sup> وبحسب دراسة «مركز القدس» يعتقد أن هؤلاء البروتستانت هم من غير المحافظين إلى حد كبير. ولكن دون معلومات ودراسات دقيقة أن لديهم موقفاً أقرب لمعارضة إسرائيل.<sup>١٦</sup> ما يعني أن التعويل على العامل الديني في فهم التأييد للمواقف الإسرائيلية في الولايات المتحدة. أمر لا يعطي نتائج حاسمة. والواقع أن الكنائس البروتستانتية قد اختلفت فيما بينها في بعض الحالات بشأن الموقف من القدس وإسرائيل. كما حدث عام ٢٠٠٢ عندما أعلنت المطرانيات الأسقفية في كل من نيويورك وماسشوسيتس.

بيانات ومواقف مناهضة للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعلن تحالف أسمى نفسه التحالف الأسقي - اليهودي رفضه لهذه المواقف.<sup>١٧</sup>

يمكن القول إن هناك نواة صلبة داخل الكنائس الإنجيلية منظمة بشكل جيد ومتغلغلة في الحياة السياسية. تناصر إسرائيل. وهذا يحدث أثراً نوعياً. ولكن من الناحية العددية لا يمثل هؤلاء كتلة حاسمة. بل يستفيدون من صمت الأغلبية في شأن القدس وفلسطين.

يشير طارق متري في رفضه لعزو انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل بمكانة البروتستانتية في شخصية الولايات المتحدة. إلى أن من يقول ذلك يفوته أن «العلاقة الشديدة الخصوصية بين الدولتين تعود إلى أول أيام الرئيس جون كينيدي في عام ١٩٦١. وأن الاعتبارات الدينية لم يكن لها يومذاك أي دور يذكر.» ويقول إن الإنجيليين المحافظين «كانوا يعيدون عن السياسة. ومن السياسة الخارجية بصفة أخص.»<sup>١٨</sup> على أن هذا لا يلغي حقيقة أن هناك تغيراً ملحوظاً في دور الدين. وتحديد دور الإنجيليين المحافظين. في السياسة. خصوصاً داخل الحزب الجمهوري. وأن هؤلاء من القريبين لجماعات الضغط الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال كانت العلاقات بين المنظمات اليهودية والإنجيليين اليمينيين تتراوح بين العداء والحذر. ولكن تقارباً لافتاً حدث في العقود الأخيرة. من مثل التفاهات التي جرت بين «رابطة مكافحة التشهير» والإنجيليين المحافظين. فبعد فترات توتر ومعارضة الرابطة لطروحاتهم. قامت مثلاً. بتمويل وضع إعلان في صحيفة نيويورك تايمز. عام ٢٠٠٢. صاغه رالف ريد. الرئيس السابق للتحالف المسيحي. يقدم ويفسر سياسياً ولاهوتياً أسباباً تدعو لدعم إسرائيل.<sup>١٩</sup> وهناك تحليلات ترى أن الخلافات بين الإنجيليين واليهود في قضايا اجتماعية ولاهوتية واضحة. وأن زيادة التأييد لإسرائيل هدفه كسب أصوات اليهود في الانتخابات. خاصة أن اليهود أقرب تاريخياً للحزب الديمقراطي. دون أن يقلل هذا من رومانسية فكرة الأراضي المقدسة لدى البروتستانت.<sup>٢٠</sup> ولكن فوز باراك أوباما في

<sup>١٣</sup> The Pew Forum, *Major Religious Traditions in the US*. <http://religions.pewforum.org/reports>

<sup>١٤</sup> David Raab, *Understanding American Christian Attitudes Regarding Jerusalem*, 15 August 2002. See in: Jerusalem Center for Public Affairs: <http://jcpa.org/jl/vp484.htm>

<sup>١٥</sup> The Pew Forum, *Major Religious Traditions in the US*.

<sup>١٦</sup> David Raab, *Understanding American Christian Attitudes*.

<sup>١٧</sup> Ibid.

<sup>١٨</sup> طارق متري. ص. ١٨.

<sup>١٩</sup> المرجع السابق. ١٢٢.

<sup>٢٠</sup> المرجع السابق. ١٢٤-١٢٧.

## اليهود الأمريكيون

هناك قلق لدى قيادات المجتمع اليهودي الأمريكي من تغيرات مواقف الرأي العام اليهودي في الولايات المتحدة إزاء إسرائيل. وهذا القلق ليس بالجديد فمثلاً قام متبرعون أمريكيون يهود بارزون عام ٢٠٠٣ بالتعاقد مع شركة استطلاعات رأي متخصصة لبحث لماذا لم يعد الطلبة الأمريكيون اليهود متحمسون للرد على الانتقادات التي توجه لإسرائيل في كلياتهم ومعاهدهم؟ وكان المتبرعون يريدون معرفة ما الذي يفكر به الطلبة اليهود بشأن إسرائيل. وخرجت الدراسة بأن الطلبة «لا يفكرون» بإسرائيل. فقد جرى تكوين حلقات للنقاش ست مرات. للحديث عن «يهوديتهم وصلتهم بإسرائيل». وفي المرات الست لم يتطرق الشباب لإسرائيل. حتى طرح الموضوع من قبل مديري اللقاءات. وقد لوحظ أن الطلبة يستخدمون لفظ «نحن» و«هم» عند الحديث عن الإسرائيليين. أي لا يعتبرون أنفسهم جسماً واحداً.<sup>٧٢</sup> وبحسب ما ورد في دراسة لأستاذ الصحافة والعلوم السياسية الأمريكي بيتر باينارت فإن نتائج استطلاع الرأي تتفق مع دراسات أخرى في السنوات القليلة الماضية تثبت. كما يقول ستيفين كوهين من جامعة الاتحاد العبري وآري كيلمان من جامعة كاليفورنيا. أنه «بشكل عام يشعر الطلبة اليهود الأصغر سناً من غير الأصوليين بارتباط أقل كثيراً مما كان يشعر به من هم أكبر سناً». وعلى سبيل المثال رفض اتحاد طلبة جامعة برانديز اليهودية. عام ٢٠٠٨ الاحتفال بالذكرى الستين لقيام إسرائيل.<sup>٧٣</sup> يرفض الطلبة بوضوح في استطلاع الرأي المشار له أن افكارهم يجب أن تنسجم مع «التفكير الجمعي» اليهودي. ويشعرون بحيرتهم في التساؤل حول مواقف إسرائيل. ويرفضون التسليم المطلق بأفكار من نوع أن إسرائيل تريد السلم والعرب تحركهم الكراهية. ويرأي باينارت. أن الصهيونية التي يؤمن بها هؤلاء الطلبة تختلف عن الصهيونية التي يؤمن بها القادة التقليديون للمؤسسة اليهودية الأمريكية. ويلاحظ أنهم على عكس من أهم أكبر

الانتخابات الرئاسية مرتان. ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. مع كل ما أثير عن توجهه الديني. يعيد الاعتبار للتشكيك في مدى قوة الدين. وتحديداً الإنجليبين المحافظين في السياسة الأمريكية. خصوصاً أن الانحياز الإسرائيلي لمنافسه الجمهوري ميت رومني. الذي ينتمي بدوره لأقلية «المورمون» الدينية المختلفة عن الإنجيلية المحافظة. عام ٢٠١٢. كان جلياً.

يبدو جديراً بالذكر أن نعود بالتاريخ قليلاً إلى العام ١٩١٩. عندما عين الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون. لجنة كنج - كرين. وتضم باحثين أمريكيين شهيرين. لدراسة الوضع في فلسطين. وقام الرجلان بجولة في فلسطين وقابلا الأطراف المختلفة. وكان الهدف أن يقدموا تقريراً لمؤتمر السلام في باريس.<sup>٧٤</sup> وقد مثلت استخلاصات هذه اللجنة إحدى بدايات المواقف السياسية الأمريكية بشأن فلسطين. والقدس تحديداً. وتوضح الاستخلاصات أن الأفكار البروتستانتية. التي يعزو لها البعض التقارب مع إسرائيل لم يكن لها أثر. إذ قالت اللجنة:

«حتى في أحسن الحالات من المشكوك به أن يرى المسلمون والمسيحيون في اليهود أوصياء مناسبين على الأماكن المقدسة. أو على الأرض المقدسة ككل. حيث أن الأماكن المقدسة للمسيحيين - تلك التي لها علاقة بالمسيح - والتي هي مقدسة للمسلمين أيضاً. ليست مقدسة لليهود. بل هي بغیضة بالنسبة لهم. ومن المستحيل أن يشعروا بالرضى لوجود هذه الأماكن بيد اليهود. (...) في الواقع. ومن هذه الزاوية. ولأن الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة مقدسة للمسلمين. فإن هذا يجعل طبيعياً ومرضياً أكثر أن يكونوا أوصياء الأماكن المقدسة من أن يكون اليهود»<sup>٧٥</sup>

<sup>٧١</sup> Donald E. Wagner, *Dying in the Land of Promise: Palestine and Palestinian Christianity from Pentecost to 2000* (London: Melisende, 2001), pp.110-111.

<sup>٧٢</sup> "The King-Crane Commission Report", in Walter Laqueur, *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1969).p.30.

<sup>٧٣</sup> Peter Beinart, The Failure of the American Jewish Establishment, *The New York Review of Books*, 10 June 2010.

<sup>٧٤</sup> Peter Beinart, The Failure of the American Jewish Establishment, *The New York Review of Books*, 10 June 2010.

## خاتمة

من الواضح أن الموقف السياسي الأمريكي الرسمي من القدس هو موقف «وظيفي» إلى حد كبير؛ يهتم بالعلاقة بين قضية القدس. ومجمل الصراع العربي - الإسرائيلي. ولا يوجد اهتمام أو تصور محدد بشأن المدينة. إلا أن العلاقة الإسرائيلية - الأمريكية الخاص تجعل أولوية واشنطن الأولى حماية إسرائيل من أي إدانة أو مساءلة دولية بشأن سياساتها في القدس. دون أن تعترف رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل. وإذا كان الكونغرس ومرشحو الرئاسة الأمريكيين يلجؤون عادة لوعود بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ويعدون بنقل السفارة الأمريكية لها. فإنّ الجلي أنّ الجميع يتفق أنّ هذه وعود دعائية وليست جادة حقاً.

على المستوى الشعبي ربما يكون هناك تحالف يتطور بين الإنجيليين المحافظين بربور الاعتقاد بتعاظم دور المذهب البروتستانتي في تأمين دعم أمريكي للإسرائيليين. ولكن التدقيق في هذا الفرض. يكشف أنّه ربما غير دقيق تماماً. وأنّ الدعم الأمريكي سابق على صعود دور الدين في الولايات المتحدة. في العقدين الأخيرين. بل إنّ دور الدين في السياسة الأمريكية لا زال قضية غير محسومة. في الأثناء فإنّ اليهود الأمريكيين يعيشون حالة استقطاب بين تيار أكثر ديناً وأصولية أكثر التصاقاً بإسرائيل. وتيار علماني يبتعد عن التأييد المطلق لإسرائيل وبالتالي يكون «الإجماع» أو «التوافق» اليهودي الأمريكي إزاء إسرائيل أقل ولكن هناك شريحة متدينة متسعة أكثر التصاقاً بإسرائيل.

منهم سناً. يرفضون استثناء الفلسطينيين من تطبيق حقوق الإنسان.

ولكن بينارت يشدد أيضاً أنّ المنظمات الصهيونية الأمريكية. قد تستفيق لتجد أنّ الجيل الجديد الذي سيقودها مستقبلاً هم من الأصوليين. مقابل ابتعاد الكثير من اليهود الليبراليين والعلمانيين. بكلمات أخرى هناك استقطاب في الشارع اليهودي الأمريكي. حيث هناك جناح يتجه نحو الأصولية وهؤلاء أكثر التصاقاً بإسرائيل. أما التيار العلماني والليبرالي والأقل تدنياً فيسير في الاتجاه الآخر. ويقتبس بينارت دراسة أجرتها «لجنة اليهود الأمريكيين». اتضح منها أنّ ١٢٪ من اليهود الأمريكيين فوق سن الستين هم من الأصوليين. بينما في سن ما بين ١٨ و ٢٤ فإن نسبة الأصوليين ٣٤٪. وأوضحت الدراسة أنّ ١٦٪ من اليهود البالغين غير الأصوليين تحت سن الأربعين يشعرون بأنّهم «لصيقون جداً بإسرائيل» و ١٠٪ منهم يؤيد إقامة دولة فلسطينية. أمّا بين الأصوليين فالنسبة ٧٩٪. ويؤيد ٢٥٪ منهم إقامة دولة فلسطينية. وبينما يوجد ابتعاد من قبل العلمانيين عن المؤسسات المنشغلة بتأييد ودعم إسرائيل فإنّ الأصوليين من يسدون الفراغ. وهذا يعني أنّ المنظمات الصهيونية الأمريكية التي تبدو الآن إلى حد ما علمانية تتجه نحو الأصولية. وربما أكثر تشدداً ولكن أقلّ تجميعاً لليهود.

ويلاحظ الأستاذ في جامعة كولومبيا د. رشيد الخالدي أنّه من تجربته الشخصية باعتباره أستاذاً جامعياً في الولايات المتحدة منذ مطلع الثمانينيات. ويلقي محاضرات كل عام في جامعات مختلفة. أنّ الطلبة الأمريكيين. وبالذات اليهود منهم. يبتعدون تدريباً عن التأييد المطلق لإسرائيل. ولديهم توجه أكبر للانفتاح على النقاش الموضوعي للقضايا المتعلقة بإسرائيل والصهيونية. كما يلاحظ تزايد الإقبال بين هؤلاء الطلبة على المحاضرات العامة (الطوعية) بهدف الاستماع والنقاش الموضوعيين وليس المعارضة الدائمة.<sup>٧٥</sup>

٧٥ مقابلة. مجلة آفاق المستقبل. العدد ٦. تموزا آب (يوليو ١ أغسطس). ٢٠١٠.